An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)

Volume 29 | Issue 7 Article 4

2015

Critical Reading of the Position Analyze Modernist Novels of the Biggest Sedition (35-40) For Hijra

Mohammad Jaradat
Jenin, alijaradat8@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b

Recommended Citation
Jaradat, Mohammad (2015) "Critical Reading of the Position Analyze Modernist Novels of the Biggest Sedition (35-40) For Hijra," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 29 : Iss. 7 , Article 4.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol29/iss7/4

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 29 (7)، 2015

قراءة نقدية لموقف التحليل الحداثي من روايات الفتنة الكبرى (35-40هـ.)

Critical Reading of the Position Analyze Modernist Novels of the Biggest Sedition (35-40) For Hijra

محمد جرادات

Mohammad Jaradat

جنين

بريد الكتروني: alijaradat8@gmail.com

تاريخ التسليم: (2013/12/31)، تاريخ القبول: (2014/11/19)

ملخص

رفض كثير من الباحثين الحداثيّين، أكثر روايات تاريخ الفتنة الكبرى (35-40هـ.)، انطلاقاً من طبيعة تكوينهم الفكري، وتطلب رفض هذه الروايات الطعن في معظم رواتها، كأبي مخنف (ت157هـ) والواقدي (ت207هـ)، ليطال جامعو هذه الروايات من كبار المؤرخين، كابن قتيبة (ت286هـ) والبلاذري (ت279هـ)، بل والطبري (ت310هـ)، تلميحاً وتصريحاً. وكان كثير من الباحثين التقليديّين، أسّسوا لهذا الرفض، رغم اختلاف الدوافع والمنطلقات، ففيما انطلق التحليل التقليدي لتاريخ الفتنة من اعتبار هذه الروايات محاولة لتشويه التاريخ الإسلامي، وهو تاريخ متصل بالأسس التكوينية للإسلام، وفق التصور المذهبي، نجد التحليل الحداثي/العقلاني انطلق من نقيض ذلك، في محاولة منه لنفي الروايات التي تظهر حقيقة النقلة التاريخية بعد الفتنة الكبرى (35-40هـ)، والتي انتهت عقبها مرحلة الخلافة الراشدة المتصلة بتاريخ النبوة، باعتبار أنّ التحليل الحداثي يرى بالعهد الأموي، أو بعض مكوناته، حالة من الافتراق مع الطابع الديني الأصولي، باتجاه ما أعتبروه، واقعية القبيلة والغنيمة، وتطورها التاريخي الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: الفتنة الكبرى، الحكم الأموي، التحليل الحداثي، وجهة نظر الطبري، علي بن أبي طالب.

Abstract

Many modern researchers have refused most of the narrations about the history of the biggest sedition (Al-Fitna Al-Kobra) (35-40H.). This rejection originates from their intellectual formation. This rejection of these narrations also necessitated defaming most of the sedition's

narrators such as Abo Mekhnef (died in 157 H.), AlWaqidi (died in 207 H.) as well as the senior historians who collected these narrations such as Ibn Qutaiba (died in 286 H.), Al-Balathri (died in 279 H.) and even implicitly or explicitly Al-Tabari (died in 310 H.). Many traditional researchers have established this rejection despite the differences in motives and reasons. The traditional analysis of Al-Fitna history stemmed from the assumption that these narrations were an attempt to defame Islamic history, which is connected with the formative bases of Islam according to the sectarian vision. By contrast, the modern\ intellectual analysis originated from a contrary basis in an attempt to negate the narrations that show the truth of the historical transformation after Al-Fitna Al-Kobra (35-40 H). This historical transformation involved the end of the orthodox caliphate which was related to the prophecy history. This is due to the fact that modern analysis sees the Umayyad period or some of its components as a state of breaking off from the fundamental religious status towards the reality of the tribe and profit and its natural, historical development.

Key words: The greatest confusion, the era of omwi leadership, the modern analysis, At Tabari's view towards Ali bin Abi Talib.

مقدمة

حاول كثير من المؤلفين القدماء والمعاصرين تبرير وجهتهم الفكرية عبر نفي كثير من روايات التاريخ الاسلامي، والقول أن المؤرخين كتبوا التاريخ تأثراً بروح عصرهم اللاحق، متأثرين بموقفهم السياسي والفكري الخاص مما جعلهم يقدمون غالبية رواياتهم التاريخية بعيداً عن الصحة.

وقد لفت نظر الباحث في هذا السياق، اجتماع تيارين متناقضين من حيث الوجهة الفكرية، واتفاقهما على هذه الفكرة، وأحدهما ينطلق من أساس (ديني) وهو التيار التقليدي، وثانيهما التيار (العقلاني) الحداثي المتأثر بالفكر الغربي الماديّ، وطريقته في التحليل، وقد وجدت أبلغ تعبير عن التيار الأول في كتاب (العواصم من القواصم) لأبي بكر بن العربي الأندلسي المالكي (ت543هـ) نظراً لأهمية الرجل العلمية، ولمدى انتشار كتابه، واخترت عن التيار الثاني رسالة دكتوراه حديثة للدكتور عدنان ملحم (المؤرخون العرب والفتنة الكبرى)، كونه امتاز من غيره بمناقشته التحليلية لغالبية روايات الفتنة عند أهم أربعة مصادر في التاريخ الإسلامي العام، وكلاهما نحى باتجاه اتهام أهل التاريخ بالتزوير الواسع، ليثبت كل واحد منهما رؤية خاصة اجتهد في إخراجها.

دافع (ابن العربي، م1974) عن العهد الأموي دفاعاً كبيراً، جعله ينفي روايات كثيرة تضافرت في كتب التاريخ والحديث النبوي، ليثبت شرعية ذلك العهد، فيما أراد (ملحم، 2001م) نفي أي بعد ديني عن أطراف الفتنة، إنما هي المصالح الشخصية ليس إلا، وذلك تعبيراً عن منهجية التحليل العقلي المجرد، ولأن الحكم الأموي مَثّل روح الفكر المصلحي الذي عبّر عنه مؤسسه بكل وضوح: (سلكت بكم طريقا لي فِيهِ منفعة، ولكم فِيهِ مثل ذلك، ولكل فِيهِ مؤاكلة حَسَنةٌ ومشاربة جميلة). (الذهبي، 2006، ج4، ص312)، أو هو حسب تعبير (الجابري، 2000م، ص237) قدّم عقداً سياسياً يقوم على (المنفعة)[1]، القائمة على نوع من (الليبرالية الاقتصادية)[2]. لهذا نجد ملحم وغيره قد مالوا إليه ليثبتوا نظريتهم الفكرية، التي عبر عنها أدونيس أبلغ تعبير عندما قال أن معاوية بن أبي سفيان (ت60هـ)، كان أول مَن بنى دولة عربية مدنية تقوم على الفصل بين الدين والدولة. (حرب، 2013م. "أدونيس ومعاوية والدولة العلمانية" (http://www.albayan.ae).

التيار الـ (العقلاني) الحداثي:

حرص كثير من الباحثين الحداثيين، على ربط عامة روايات المؤرخين عن الفتنة بظرف المؤرخين والرواة، المعاصر لفترتهم التاريخية، عبر تأكيد هؤلاء الباحثين أن أغلب الروايات عكست رؤية المؤرخين والرواة الخاصة، أي أنها أضيفت في وقت لاحق، ولم تكن وليدة الحدث.

فهذا (شلبي، 1984م، ج1، ص62-63، ج2، ص206-208) يتناول في موسوعته روايات المؤرخين، منتقداً المؤرخين ومناهجهم، وينحاز إلى منهج العقلانيين أو (المنطقيين)[3] حسب تسميته، وهو منهج يقوم على التحليل العقلي وفق ذهنية مسبقة، تتصادم مع كثير من الروايات التاريخية. وقرّر شلبي في بداية موسوعته أن التاريخ الأموي كُتب في العهد العباسي فلم يتم إنصافه، وجزم أنه تاريخ مزور، وإن افترض وجود عناصر صدق يمكن عبر ثناياها الوصول لما اعتبره الحقيقة.

ونهجت (حسن، نبيلة، د ت، ص143-145) نهج احمد شلبي في القول بخضوع المؤرخين للعهد العباسي في كتابة تاريخ العهد الأموي.

وهذا (العش،1965م، ص32-40، 65-69، 100 ،338-347) يحكم بتكذيب غالب روايات الإخباريين بما فيهم سيف بن عمر، ولكنه يعود ليستند بشكل رئيسي على روايات سيف لاتفاقها مع نهج الروايات القليلة الموثقة، وهو نهج عدم النيل من الصحابة! ثم يقدم روايات

(1) المنفعة: وهي النفعيَّة، مصدر صناعيّ من نَفْع: انتفاع وتكسُّب، وهو مذهب الذين يطلبون المَنْفعة مجرّدةً، أو من يرون المنفعةَ هدف كلّ عمل. (مختار، 2008م، ج3ص2260).

(2) اللّيبراليّة الاقتصاديَّة: نظريّة اقتصاديَّة تتبع سياسة عدم التدخُّل والسوق الحرّة. (مختار، 2008م، ج3، ص1819).

(3) المنطقيون: هم الذين يهتمّون بفلسفة العلم، ودراسة الكيفية التي يجب أن يعمل بها العلم. (عبد المعطي وقناوي، د ت، ج1ص23).

لسيف تنال من بعض الصحابة الذين اشتهر عنهم معارضة الولاة الأمويّين، في زمن سيدنا عثمان، ولم تقتصر اتهامات العش على الإخباريين، بل نجده يتناول عامة المؤرخين فيتهمهم باختراع الروايات. ويتضح في كل مبحث من مباحث العش أنه يقود الروايات لتعطي نتيجة محسومة مسبقاً، مفادها أن الحكم الأموي حكم عربيّ قوميّ لا يتعارض مع الإسلام، وإن اختلف في الشكل، وأنه تطور طبيعي منسجم مع الظرف التاريخي.

وهذا (عبد الزهراء، 2000م، ص480) يخصص في كتابه، عنواناً أطلق عليه (تحريف السيرة) في نفي فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإثبات المثالب لهما، بما ينسف جمعاً هائلاً من الروايات الثابتة نقلاً وعقلا.

ولا بد من الإشارة هنا إلى بعض الحداثيين الذين خرجوا بنفس النتيجة التي خرج بها هؤلاء، وإن اختلفوا معهم بالأسلوب، فهذا (الجابري، 2000م، ص129، 165، 195، 197، 234-235) يقبل الروايات ولا يقول بالتزوير، ولكنه أدار رحاها عبر عملية انتقائية في أجزاء الرواية ذاتها، ليثبت نظريته أن تاريخ الفتنة، تحرك ضمن ثلاثة محددات: القبيلة كإطار محدد، والعطاء كمحدد حاسم، والعقيدة كغطاء أيديولوجي، وقد نجح معاوية في ذلك فيما فشل عليّ، بحسب طريقة تعاطي الجابري مع أجزاء الروايات، ولعل محدداته هذه تنطبق على سياسة معاوية في تعامله مع أحداث الفتنة، وخاصة في تعاطيه العقائدي الخاص ضمن منهاجيته السياسية، وهو ما كان له دور هام في نجاح مساعيه، في ظل مجتمع تأسس وفق مبادئ الإسلام.

كتاب (المؤرخون العرب والفتنة الكبرى) نفي لمعظم الثابت فيها

وقع الاختيار على التوقف ملياً مع كتاب د.عدنان ملحم، ليس من باب الدعاية أو الدعاية المضادة، بقدر ما شكّل هذا الكتاب نموذجاً لافتاً، في وضوح الفهم الحداثي/العقلاني لنظرية (وضع الروايات التاريخية المتصلة بالفتنة، في فترة متأخرة، تبعاً للأهواء) بحيث يخرج الباحث بنتيجة حاسمة تجزم أنه أمام سرد تاريخي اخترع على مهل، وأن جميع أطراف الفتنة قاتلوا على مصالح شخصية محضة ليس للدين علاقة بها، حسبما يكرر الكاتب مراراً. (ملحم، 2001م، ص11 ،12، 86 ،87، 88، 89). وقد امتاز كتاب ملحم بتناول مستفيض لغالبية روايات الفتنة، في أهم أربع مصادر تاريخية، وهو ما لم يتوفر في كتب غيره من الباحثين، رغم بعض الأخطاء المنهجية التي وقع فيها الكتاب، والتي تحدّ من أحقيته في الحكم على هذه المصادر ورواياتها.

والملفت أن تتولى المواقع الالكترونية السلفية نشر هذا الكتاب، والتنظير له (2000م. "دراسة تاريخية منهجية" http://www.al-jazirah.com؛ المسلم،2009م. "خزانة الكتب" http://www.ahlalhdeeth.com)، وهي التي تقول بتعديلها لعموم الصحابة! ومعلوم حساسية هكذا مواقع تجاه نشر أي فكر مخالف، فهل يعود سبب شغف هذه المواقع بهذا الكتاب كونه رفض مجمل روايات الفتنة، وهو ما يريح الضمير السلفي، وذلك لانسجام هذه المواقع مع الطريقة التي عالج فيها الكتاب مخاض تشكل العهد الأموي، نظراً لتعصب هذه المواقع لهذا العهد، ولو كان ثمن ذلك، التضحية بمنهجية أهل الحديث، خاصة أن ملحم رفض أحاديث صحيحة، ووجّه أحاديث متواترة على غير وجهتها، على حساب كثير من المهاجرين والأنصار،

الذين انتقد ملحم حرصهم على المصلحة الشخصية، فيما يظهر معاوية، المتأخّر في إسلامه، كمجدد للخلافة وفق ظرفها التاريخي، وما يعنيه ذلك من تقديم للنموذج الملكي- القومي- العروبي، على نموذج الإسلام المحض، الذي طالما مثّله عليّ بحسب رأي (الجابري، 2000م، ص193، 231).

وكان بعض المواقع الإلكترونية استهل تنظيره لهذا الكتاب، بالإشارة المباشرة لموقف الكاتب الرافض لمجمل روايات المؤرخين. يقول موقع صحيفة الجزيرة السعودية:

"قسَّم الباحث دراسته إلى عدة فصول، بدأها بدراسة للمصادر التاريخية الأولى في ظل التشكيك في مصداقية هذه المصادر، وفي قيمة رواياتها عن أحداث (الفتنة)، والادعاء بأنها روايات وُضعت في فترة متأخرة، وتمثِّل أهواء تلك الفترة واتجاهاتها، محاولاً إلقاء الضوء على قيمة تلك المصادر ومدى اعتماد المؤرخين الأربعة السابق ذكرهم على نصوصها". (2000م. "دراسة تاريخية منهجية" http://www.al-jazirah.com).

استعرض (ملحم، 2001م، ص44، 52-53، 59) حال مصادره الأربعة، وقد حكم سلفاً على اليعقوبي والبلاذري بأنهما يقدمان وجهة نظرهما العلوية-العباسية، فيما اعتبر كتاب (الإمامة والسياسة) المنسوب لابن قتيبة، متناقضاً كونه يدور مع مؤسسة الخلافة حيث تدور. فيما ختم بالطبري، وهو محق في ذلك، فاعتبر كتابه "قمة ما وصلت إليه كتابة التاريخ عند العرب في فترة التكوين".

لهذا سيسلط هذا البحث الضوء على طبيعة تعاطي د. ملحم مع اللافت من روايات الطبري، خاصة ما اتصل بآلية نفي الروايات وإثباتها، ولن يتوقف البحث كثيراً عند تناوله لروايات اليعقوبي والبلاذري كون ملحم ظل في تحليله لها يردها للهوى العلوي/العباسي، بوتيرة ثابتة، مما يجعل تعقبها، لا يحمل أي جديد، إلا ما ندر.

يفصّل (ملحم، 2001م، ص75) حال الرواة الذين أخذ عنهم الطبري بخصوص الفتنة، في سياق أراد من خلاله أن يثبت انحياز الطبري التام لرواية سيف بن عمر التميمي (ت180هـ)، يقول "واعتمد الطبري على روايات سيف عن الفتنة لأنها تمثل وجهة نظره تجاهها".

ولكي يعزز ملحم رأيه هذا أشار إلى أن الطبري أخذ عن سيف 746 رواية، ليضيف لاحقاً، أنه كان منها عن الفتنة 184 رواية. ولكنه عندما تحدث عن أبي مخنف (ت157هـ)، لم يذكر ملحم عدد الروايات الكلية التي أخذها الطبري عن أبي مخنف، مكتفياً بالإشارة لروايات الفتنة فقط، وقال إن عددها 125 رواية. (ملحم، 2001م، ص70، 74-75). ولم يذكر أن الطبري أخذ عن أبي مخنف 634 رواية، وربما قصد من وراء ذلك إقناع الباحث بانتماء الطبري لروايات سيف، خاصة أنّه رفض مجمل روايات أبي مخنف باعتبارها تحمل آثاراً علوية. (ملحم، 2001م، ص76، 84، 85، 86، 88، 90).

تفضيل ملحم للطبري وراويه سيف، ثمّ يحكم عليهما بالتلفيق

وقع (ملحم، 2001م، ص72، 75، 146) في إشكال لافت حينما أكد أن سيفاً أظهر في أخباره "احتراماً شديداً للصحابة"، ثم تحدث في موضع لاحق عن ما اعتبره أطماعاً ونوايا سيئة جعلت عمار بن ياسر وغيره من الصحابة ينتقدون عثمان، بحسب الطبري عن سيف "شكك الطبري في منطلقات الصحابة الذين هاجموا سياسة عثمان وواليه على مصر ودوافعهم، فأشار إلى أن محمد بن أبي حذيفة (37هـ) عارض الخليفة بعد أن رفض الأخير طلبه العمل، وهاجمه محمد بن أبي بكر (38هـ) بسبب غضبه وطمعه، أما عمار بن ياسر (37هـ) فقد صوّرته روايات الطبري بأنه شخصية خالفت أمانة الواجب الذي ألقاه عليه الخليفة". وعلى ذلك هل أبقت روايات سيف أي هيبة للصحابة، وهي تشكك حتى في نواياهم؟.

والحقيقة أن ملحم اعتبر معظم الرواة الذين أخذت عنهم المصادر، ملفقون، حتى سيف بن عمر التميمي، وهو الراوي المقدّم عند ملحم، فهو يتهمه في غمرة تحليله للروايات بالتلفيق، ويتهم الطبري من خلال ذلك بقبول هذا التلفيق والترويج له، ليس لشيء إلا ليدعم الطبري وجهة نظره تجاه الأحداث. (ملحم، 2001م، ص212). ويبدو أن ملحم رفع من شأن الطبري بداية، ليتخذ من ذلك مدخلاً لانتقاد البلاذري واليعقوبي، ولمّا وجد أن هدفه تحقق، تناول الطبري، ربما ليحقق نتيجة مفادها أن أكثر التاريخ الإسلامي جملة تلفيقات شارك فيها الجميع بما فيهم الطبري، رجل القمة. وقد غاب عن ملحم أن ذلك كفيل بهدم الأسس التي انطلق منها، ممّا يحول بينه وبين إثبات وجهة نظره تجاه أحداث الفتنة، كونه يتعامل مع روايات حدد لها مصادر أربع ليس إلّا، وقد اتهمها كلّها بالتلفيق المنهجي.

يضيف ملحم عن الطبري واهتمامه بروايات سيف، قائلاً "ولمح ضمناً إلى أن البعد المصلحي هو المحرك الرئيس للصراع بين معاوية وعلي، ونفى أي علاقة للدين به، وانتقد بصورة مباشرة عليّاً". (ملحم، 2001م، ص12، 82، 86). واستمر في انتقاد الصحابة تبعاً لروايات الطبري عن سيف "انفرد الطبري في ذكر سماح الخليفة لجمهور الصحابة بالانسياح في الأمصار ... لحرصهم على جمع الأموال، وعلى الوصول إلى السلطة. وهو ما اثبتته التطورات اللاحقة ...". (ملحم، 2001م، ص97). ويعلم ملحم أن هذه رواية انفرد بها الطبري عن سيف وحده. (الطبري، 1967، ج4، ص397-398). فجمهور الصحابة هنا حسب ملحم نقلا عن الطبري عن سيف حريصون على جمع الأموال، وعلى الوصول للسلطة. بل ويؤكد أن هذا ما اثبتته التطورات.

ويبدو هدف د. ملحم في إثبات سعي الطبري لإدانة عليّ والصحابة القريبين منه، أكثر وضوحاً حينما يقول:

"إن الأهداف التي سعى إليها الطبري من تبنيه لرواية سيف بن عمر عن السبئية، هي تعزيز لنظرته لعدد من الصحابة الذين لعبوا دوراً كبيراً في معارضة الخليفة عثمان والتحريض ضده، وذلك باتهامهم بالتواطؤ مع السبئية في قتله، كما أدان الحزب العلوي، وأبرز آثاره السلبية والخطيرة على المجتمع الإسلامي...". (ملحم، 2001م، ص122).

وهكذا يخرج ملحم عن الأساس الذي حدده وفق اجتهاده وقراءته لطبيعة روايات الطبري عن الصحابة في فتنة عثمان، والأساس عنده أن الطبري اختار روايات سيف لحرصها على هيبة الصحابة، ثم هو يعود مراراً ليسرد انتقادات الطبري لكثير من الصحابة وفق روايته عن سيف وغيره، ممّا ينقض الأساس الذي حدّده.

والذي لا يخفى عل كل باحث في تاريخ الطبري أنّه اختار التنويع في مصادره، وهو ما أكسبه القبول عند عموم أهل العلم، وإن كان سجل الجميع عليه ملاحظاته، وهي ملاحظات أعطى الطبري سلفاً استعداده لقبولها نظراً لأنه قدم الروايات مع أسانيدها، راداً أي علة تظهر لصاحب الرواية الأصلي، وهو ما تنبه له ملحم، ولكن في موضع مختلف من كتابه، دون أن يستحضره في الأسس التي حددها بخلافه. (الطبري، 1967، ج1، ص7-8؛ ملحم، 2001م، ص78).

فالطبري وإن اعتمد غالباً روايات سيف في فتنة عثمان والجمل، نجده اعتمد غالباً على روايات أبي مخنف في أحداث صفين. (الطبري، 1967، ج4، ص546، ج5، ص72، ص351-470). ولمعرفة حقيقة موقف الطبري من فتنة عثمان نجد إشارات لافتة صدرت عنه، وذكرها ملحم، لكنه لم يضعها في إطارها الصحيح، ومثال ذلك كيف ختم الطبري مصير كنانة بن بشر المصري المشهور عنه دوره في فتنة سيدنا عثمان، عندما تصدى لجيش معاوية الغازي لمصر سنة (38هـ)، قائلاً "فصار بهم بسيفه حَتَّى استشهد رحمه اللَّه". (الطبري، 1967، ج5، ص103).

أحسن ملحم صنعاً، عندما تناول موضوع اليهوديّ عبد الله بن سبأ، الذي حمّلته روايات سيف مسؤولية الفتنة برمتها، بشكل منفصل عن سياق عرضه لروايات الرواة، وخاصة روايات سيف، حيث خصص لها محوراً خاصاً قام بتحليله، وخلص في نهايته إلى اعتبار الدور المنسوب للسبئية في الفتنة دوراً موضوعاً. (ملحم، 2001م، ص230-244).

أصاب ملحم في ما خلص إليه بخصوص اعتبار دور السبئية موضوعاً، إلا أنّ هذا الاعتبار الخطير، لم تظهر تجلياته في مجمل معالجة ملحم للروايات وتوجيهه لها، فهو أشار بوضوح إلى أن سيف استقل عن باقي رواة التاريخ والسيرة والسنة جميعاً، بهكذا روايات. (ملحم، 2001م، ص230، 234). ولكنه ظل طوال توجيهه لمجمل الروايات يميل مع روايات سيف، وفجأة قرر أن رواياته عن دور السبئية تحديداً، موضوعه، فكيف أمكن لملحم أن يوفق بين تقديمه لروايات سيف على غيرها، مع الحكم بوضع سيف لقصة جوهرية سيطرت على معظم مشاهد رواياته؟.

كان يُفترض بملحم وقد ترجّح لديه الحكم بوضع قصة ابن سبأ عند سيف، أن يتعامل بطريقة حاسمة مع سيف ورواياته، فيكون أكثر حذراً في ما تبقى من رواياته، كما تعامل على الأقل مع روايات الواقدي أو أبي مخنف، أو كما تعامل مع اليعقوبي أو البلاذري في إثارة البعد العلوي مع كل رواية من رواياتهم.

توجيه ملحم روايات الطبري بين عليّ ومعاوية بما ينفي غالب تاريخ الطبري

حاول (ملحم، 2001م، ص63) جهده على طريقة كثير من المؤرخين الحداثيين، تقديم صورة إيجابية لمعاوية في الفتنة على حساب صورة عليّ، عبر رد الأمر لطبيعة روايات الطبري حسب فهمه لها، مع كيل المديح للطبري في ذلك، ويظهر مقصد ملحم من تركيزه على مدح الطبري بخلاف غيره من المؤرخين، عندما يكرر ملحم القول عن الطبري "وانتقد علياً ... وأبرز عدم اتساق الأمر له سواء في المدينة أو الأمصار .... وبالمقابل أظهر تقديراً ملحوظاً لشخصية معاوية، وأبرز الدور الذي لعبه مع أسرته في نصرة الإسلام ودعمه ونشره، كما أيد مطالبته بدم عثمان ومعاقبة قتلته...". (ملحم، 2001م، ص82).

يمكن للباحث أن يأخذ رأي الطبري الواضح والمباشر في معاوية وعليّ، من خلال تناول الطبري لوفاة معاوية وعليّ، بما يعطي حقيقة رأيه به بما لا يخفى على أي باحث "وفي هَذِهِ السنة هلك مُعَاوِيَة بن أَبِي سُفْيَانَ بدمشق". ويضيف : "ذكر الخبر عن مدة ملكه". (الطبري، 1967، ج5، ص324). فهو ملك إذن وليس خليفة. ويضيف بما يحسم الأمر بكل وضوح "ويقال: كَانَ بين موت علي ع وموت مُعَاوِيَة تسع عشرة سنة وعشرة أشهر". وهو تعبير حرفي عن الطبري، فهو لم يكتف هنا فقط بالإشارة لعلي بحرف (ع) أي (عليه السلام)، بل يضيف على لسان معاوية نفسه "وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمُلْكٌ آتَانَا اللَّهُ إِيَّاهُ". (الطبري، 1967، ج5، ص334). وهو عين ما جاء في مصادر أخرى على لسان معاوية أيضاً "أنا أول الملوك". وعلى لسان سفينة، مولى الرسول صلى الله عليه وسلم "معاوية أول الملوك". لهذا جزم ابن كثير "والسُنَّة أَنْ يُقَالَ لِمُعَاوِيَةَ مَلِكٌ، وَلَا يُقَالُ لَهُ خليفة لحديث سفينة". (ابن كثير، 1987، ج8، ص144).

وهو ربما ما جعل كثيراً من الحداثيين والعقلانيين والعلمانيين والليبراليين من الباحثين يميلون لمعاوية باعتباره العلمانيّ الأول في الإسلام. (الجابري، 2000م، ص237؛ حرب، 2013م. "أدونيس ومعاوية والدولة العلمانية" http://www.albayan.ae)؛ النابلسي، 2006م. "العلمانية الإسلامية" http://www.metransparent.com). وقد وجدوا ضالتهم في المواءمة بين ميولهم الفكرية المسبقة، وبين نموذج (تاريخيّ إسلاميّ)، وليس الذنب هنا على الطبري، كمؤرخ عكس في رواياته حقيقة تاريخنا.

وكان (ملحم، 2001م، ص12، 82، 86) أسّس دراسته على اعتبار هذه الفتنة برمتها صراع مصالح شخصية، وخصّ علياً بذلك مباشرة، وأنه ليس للدين أدنى علاقة بمواقف أطرافها. ولكنه في زحمة ما أورد من روايات، نجده يقدّم ما ينقض ذلك تماماً، عندما خلص لإجماع المصادر على اعتبار عليّ المرشح الوحيد للخلافة عقب اغتيال عثمان، والأهم إبراز ذات المصادر لرفض عليّ، في ظل إصرار الجميع على توليته الخلافة، ممّا جعله يقبلها مكرهاً. (الطبري، 1967، ج4، ص427؛ ملحم، 2001م، ص177-178).

ويصر (ملحم، 2001م، ص253) على تحميل الطبري ما لا يحتمل حينما يقول جازماً، إن الطبري أكد على أن الثأر لعثمان واجب ديني مقدس رفع لواءه أهل الشام، كما رفعه أهل الجمل قبلهم. ويبدو الإشكال بهذا الخصوص بارزاً، لعدة أسباب، لعل أهمها أنّ ملحم قرر سلفاً منذ بداية

دراسته أن الطبري اعتمد على أبي مخنف في تناول صراع عليّ ومعاوية. (ملحم، 2001م، ص84، 85، 86،88، 90). ولكنه يحدثنا هنا عن تأييد الطبري لفكرة معاوية بالثأر من قتلة عثمان، وأنهم في معسكر عليّ. فهل أصبحت روايات أبي مخنف تحمل هذا الزخم الأموي فجأة؟.

ولو ابتعدنا عن روايات أبي مخنف الواضحة في إدانة معاوية بخصوص الثأر لعثمان، وأخذنا روايات غيره عند الطبري لرأيناه يحمل ذات المنحى. فهذا أحد أئمة الحديث الثقات، عبد الله بن أحمد المروزي (ت275هـ) يروي عنه (الطبري، 1967، ج4، ص562-564. وانظر أيضاً: ج4، ص444) أن معاوية "كَتَبَ إِلَى كُلِّ مَنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَخَافُ عَلِيًّا أَوْ طَعَنَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَعْظَمَ دَمَ عُثْمَانَ وَاسْتَغْوَاهُمْ إِلَيْهِ". وعند التدقيق اللغوي-الاصطلاحي في كلمة (استعواهم) وجدنا أهل اللغة يقولون: "استَعْوَى فُلَانٌ جَماعَةً إِذا نَعَقَ بِهِمْ إِلى الفِتنَة". (ابن منظور، 1993، ج15، ص108). وماذا بعد النعق إلى الفتنة، بحسب الطبري عن المروزي، دليلاً على عدم دقة ما ذهب إليه ملحم من أن الطبري وقف مع معاوية في مناداته بالثأر لدم عثمان؟.

يرى (ملحم، 2001م، ص262) أن الطبري أشار لقلة حجم مشاركة الصحابة في معركة صفين، تبعاً لمنهجه في النأي بالصحابة عن الفتنة، واستعان ملحم برواية سيف أنه لم يشارك في أحداث الفتنة إلا سبعة من البدريين، ولم يتنبه ملحم أن (الطبري، 1967، ج5، ص41) على سبيل المثال روى بسند موثق عن التابعيّ أبي عبد الرحمن السلمي (ت72هـ) "ورأيت عمارا لا يأخذ واديا من أودية صفين إلا تبعه من كَانَ هُنَاكَ من أَصْحَاب محمد صلى الله عليه وسلم". (الحاكم، 1990، ج3، ص445؛ الذهبي، سير، 2006، ج14، ص523؛ الهيثمي، 1994، ج7، ص240 - 241). والحقيقة الثابتة وفق الأسانيد الموثقة أنّه: «شَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ صِفِّينَ ثَمَانُونَ بَدْرِيًّا». وهم غالبية البدريّين، الذين ما زالوا على قيد الحياة، حتى قال الأعمش (ت148هـ) في ما جاء عند البخاري: "وَالله تعجبت لِعَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ إِنَّهُ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ مَعَ مُعَاوِيَةَ أعاريب الْيمن لخم وجذام". وما ذكره ابن عساكر بسنده: "شهد مع علي بن أبي طالب في حربه ممن بايع تحت الشجرة سبع مائة رجل فيما لا يحصى من أصحاب رسول الله". (البخاري، 1977، ص99؛ الحاكم، 1990، ج3، ص112؛ ابن عساكر، 1995م، ج19، ص442؛ الذهبي، 2006، ج3، ص484؛ ابن كثير، 1987، ج7ص283، 281).

ورأى (ملحم، 2001م، ص266) أن علياً آثر المواجهة السريعة في صفين، بخلاف ما أشار عليه بعض قادته، وهذا ما لم تقله أيّ من المصادر، وقد اتفقت على سعي عليّ الحثيث لتأجيل المواجهة ما استطاع، ولعل ملحم فهم الطبري خطأً، ولم يدقق في حقيقة قوله "فَتَهَيَّأَ فِيهَا إِلَى صِفِّينَ، فَاسْتَشَارَ النَّاسَ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ قَوْمٌ أَنْ يَبْعَثَ الْجُنُودَ وَيُقِيمَ، وَأَشَارَ آخَرُونَ بِالْمَسِيرِ فَأَبَى إِلا الْمُبَاشَرَةَ". (الطبري، 1967، ج4، ص563). فالطبري هنا يتحدث عن مباشرة عليّ بنفسه الخروج مع جنوده، فيما كان رأي بعض قادته أن يبعث الجنود ويقيم. وكان منهج علي طوال الجمل وصفين والنهراوان التريث وعدم مباشرة القتال، يقول عليّ لقائد قواته الأشتر النخعي (ت37هـ) وفق رواية (الطبري، 1967، ج4، ص567، 572) "وإياك أن تبدأ القوم بقتال".

التحامل على الواقدي

أرجع ملحم على عادة كثير من المؤرخين الحداثيين، سبب ما اعتبره انحياز الطبري لروايات سيف، "لعدم اطمئنان الطبري الدائم لروايات غيره مثل الواقدي"، مع العلم أن الطبري روى عن الواقدي أكثر من 700 رواية، منها 75 رواية عن الفتنة، حسب قول ملحم نفسه. وهو يبين علامة عدم اطمئنان الطبري لروايات الواقدي بقوله "وانتقد الطبري روايات الواقدي مبدياً عدم اطمئنانه لعدد منها، وشكك في صحتها بقوله (فإن كان صحيحاً ما رواه الواقدي) أو (زعم)". (ملحم، 2001م، ص76،74).

ولا يخفى الاختلاف الذي وقع فيه ملحم بقوله عندما كان يقدّم روايات سيف، أن الطبري كان عنده عدم اطمئنان دائم للواقدي، ثم هو يقول عندما تحدّث عن الواقدي ورواياته عند الطبري، أن الطبري لم يطمئن لعدد منها! فهل هو عدم اطمئنان دائم؟ أم هو عدم اطمئنان لبعضها؟ والأهم بهذا الصدد أن هذه الإشارات مع الواقدي، استخدمها الطبري مع سيف مراراً، أنظر: (الطبري، 1967، ج4، ص20، 62، 79، 104، 146، 251).

ويبدو التحامل على الواقدي، عندما قال ملحم عرضاً، أن البعض وثقه، ثم أخذ باقتباس ما قاله عنه مُجرحّوه، مع أن جمعاً من أهل الجرح وثّق الواقدي، بلغ عددهم عشرة من المحدثين. (الذهبي، 2006، ج9، ص454-469). وفيما يقول ملحم أنه لم يشر أحد لتشيع الواقدي إلا ابن النديم، وجزم أن ذلك لم يثبت، نجده عند تناوله لروايات سيف عند الطبري، وموازنته بالواقدي، يشير لما أسماه وضوح ميول الواقدي العلوية في رواياته. (ملحم، 2001م، ص33، 77).

ردّ الروايات بذريعة الميول العلوية/العباسية للرواة

عندما يدخل ملحم في تحليل روايات المؤرخين الأربعة عن الفتنة يكرر ما يفيد أنه تم تزوير هذه الروايات، وهو نهج غالب عند ملحم، غلب عليه التفكير العقلي المحض، تأثراً بالنمط المادي في التحليل، مما يجعل الباحث يتساءل عن الثابت من الفتنة!!! ففي الفصل الأول حول فتنة عثمان، نجده يكرر ما يفيد التزوير مراراً، بعد كل رواية تقريباً. ثم يلخص مجموع الروايات بقوله "ومن الصعب الأخذ بهذه الروايات...والمرجح أن هذه الروايات أضيفت عقب انتهاء أحداث الفتنة، لأهداف شيعية وعباسية واضحة". (ملحم، 2001م، ص84، 85، 86، 88، 90).

ولم يسلم منه هنا حتى الطبري الذي كان ملحم قد اعتبره ناقداً لعليّ في مقابل إبراز دور معاوية في نصرة الإسلام، يقول ملحم عن رواية الطبري بخصوص مقدمات فتنة عثمان "أورد رواية شيعية واضحة تناقض مفهوم عمر بن الخطاب للخلافة". (ملحم، 2001م، ص86). والغريب أن ملحم يعلم أن الطبري أخذ روايته هذه ليس فقط عن أبي مخنف، بل سبقه إليها بسند آخر للمدائني (ت225هـ) الموثق عند ملحم وعند عامة أهل الحديث، خاصة أن مصادره مدنية، وليست عراقية كغيره فقط، ولم يتهم بأي ميل علوي أو شيعي، حيث روى الطبري هذه الرواية

بحلقتين تامتين مسندتين، الأولى عمادها على المدائني، والثانية عمادها على أبي مخنف. (الطبري، 1967، ج4، ص227-228؛ ملحم،2001م، ص37).

وعندما تناول ملحم انتقادات بعض الصحابة لعثمان، خاصة أبو ذر الغفاري وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر، فقد ردّ منبع هذه الانتقادات لأصولهم البدوية، وهو أمر مجافي لطبيعة هذه الشخصيات، ومناقض للروايات المستفيضة التي أكدت أن مواقف هؤلاء الصحابة متصلة بطبيعة خطهم الفكري، وطبيعة فهمهم للإسلام. (البخاري، 2001، ج2، ص107).

كما اعتبر ملحم بعض الروايات تحمل آثاراً شيعية واضحة، مع أنه نسبها لرواة لم يقل أحد بتشيعهم، مثل المدائني والزهري والزبير بن بكار وابن أبي شيبة، وغيرهم. (ملحم، 2001م، ص188-190).

يقول (ملحم، 2001م، ص256-257) أن المصادر أسهبت في عرض وجهة نظر عليّ ومعسكره في معاوية، وينقل ملحم عن هذه المصادر حوالي عشرين وصفاً بحق معاوية، ولكنه يعزوها للأثر العلوي الواضح، بحسب تعبيره الدائم. وهو مع ذلك يستدرك فيقول أن الطبري تجنب المسّ بشخصية معاوية!. وعند التدقيق في الروايات التي وثقها ملحم في توصيف المصادر لحال معاوية الآنفة الذكر، تبين أن غالبها يعود للطبري، وقد اعتبرته روايات الطبري بحسب ملحم نفسه: باغياً وقاسطاً ومحباً للسلطة والحكم والمال وصاحب باطل ومفرقاً للجماعات... (ملحم، 2001م، ص256-257). أليس هذا مسّاً كافياً وزيادة بشخصية معاوية بعيداً عن ما أسماه ملحم بالأثر العلويّ؟.

وحتى عندما كانت المصادر تتفق على فضيلة لعليّ فإن ملحم كان ينفيها بزعم الأثر العلوي، يرى ملحم أن رواية المصادر الأربعة عن اعتماد عليّ نهج المساواة، في توزيع العطاء، تحمل آثاراً شيعية، وهو لم يخبرنا كيف تسللت الآثار الشيعية لرواية الطبري عن سيف عدو التشيع، أو لرواية صاحب الإمامة الذي أكد أن سياسة التسوية كان لها دور كبير في انتفاض بعض الصحابة على عليّ، وهو الذي اعتبره ملحم محايداً في عرضه للفتنة؟!. مع العلم أنّ جمع كبير من مصادر التاريخ والحديث، بحسب الاطلاع، أكدت مساواة عليّ في توزيع العطاء. (البيهقي، 2003. ج6، ص567؛ ابن سعد، 1990، ج3، ص228؛ صاحب الإمامة، د ت، ج1، ص60؛ الطبري، 1967، ج3، ص613. ج4، ص279؛ الطحاوي، 1993، ج3، ص309؛ المبرد، 1997.ج1، ص119؛ جودة، 1989م. ص136، 195؛ ملحم، 2001م، ص263-264؛ ياسين، 2001م، ص202).

ملحم والأحاديث النبوية

يحتدّ (ملحم، 2001م، ص128) في دفاعه عن جملة الموقف الأموي من الفتنة، ليحكم على أحاديث نبوية بالوضع، دون منهجية محددة، غير القراءة العقلية المحضة، وهو منهج مشهور عن جملة التيار الحداثي/العقلاني، ولعل صراحة ملحم تظهر بوضوح مع الحديث النبوي: «إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي الْعَاصِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا اتَّخَذُوا مَالَ اللَّهِ دُوَلًا، وَعِبَادَ اللَّهِ خَوَلًا، وَدِينَ اللَّهِ دَغَلًا». فاعتبره

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 29 [2015], Iss. 7, Art. 4

ملحم حديثاً موضوعاً، دون توضيح لمنهجيته في الحكم عليه بالوضع، ليدين من خلال ذلك البلاذري واليعقوبي لإيرادهما هذا الحديث. علماً أن هذا الحديث صحيح وفق قواعد أهل الحديث. (الحاكم، 1990، ج4، ص526).

وجّه ملحم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لعمار "تقتلك الفئة الباغية تدعوهم الى الجنة ويدعونك الى النار"، توجيهاً مخالفاً لمضمونه الواضح، مع أن الطبري كرّره أربع مرات في تاريخه، خاصة أنه حديث متواتر[1]. (البخاري، 2001، ج1، ص97، ج4، ص21؛ ابن حجر، 1908، ج1، ص543؛ ابن حنبل، 2000، ج11، ص42، 43، 96، 522، 523، ج17، ص53، 54، 257، 319، ج18، ص97، 368، ج29، ص301، 316، ج، 30 ص245، ج37، ص297، 298، ج39، ص479، ج، 44ص83، 189، 255، 280؛ مسلم، د ت، ج، 4ص2236). والبخاري يؤكد في تاريخه أن عماراً قُتل في صفين (البخاري، د ت، ج7، ص25).

وحديث الفئة الباغية حديث حاسم في تقرير وجهة الفتنة برمتها، كونه جعل عماراً ميزان الفتنة، فهو عنوان الفئة الداعية للجنة، وخصومه يدعون في فتنتهم إلى النار، ولكنّ ملحم ذكره ليعزز رأيه أن الطبري وَجّه رواياته لتأكيد موقف معاوية، فيقول أن الطبري أورد الحديث لإبراز قدرة كل طرف من الأطراف على تفسيره. وما هو تفسير معاوية؟ أن مَن قتل عماراً هي الفئة التي أحضرته للقتال!، ولم يشر ملحم إلى أن الطبري عندما كرر الحديث، لم يورد معه هذا التفسير الغريب لمعاوية سوى مرة واحدة. (ابن حجر، 1908، ج1، ص543؛ الذهبي، 2006، ج1، ص420. 426؛ الطبري، 1967، ج5، ص39، 41، ج10، ص59، ج11، ص509؛ ملحم، 2001م، ص257-258).

ملحم وقراءته لغارات معاوية، إمعان في رفض الثابت من الروايات

يرى (ملحم، 2001م، ص302) أن معاوية أوصى قائد جيوشه، بسر بن أرطأة (ت70هـ) باحترام وتقدير أهل المدينة وإعطاء العهود لهم، في غارته عليها سنة (40هـ)، ولكن الرواية ذاتها التي وثّق منها ملحم هذا الفهم، تناولت ترهيب أهل المدينة لفرض البيعة لمعاوية، وزادت "وهدم بسر دوراً بِالْمَدِينَةِ".(الطبري، 1967، ج5، ص139).

خفف ملحم بشكل لافت جداً ما أوردته كثير من المصادر حول ما فعله بسر بن أرطأة في غارته على اليمن، وقتله طفليّ عبيد الله بن عباس (ت58هـ)، حتى نُقل في ذلك الشعر عن أمّهما، فكانت تقف في الموسم تنشد شعراً، وتهيم على وجهها. (البخاري، 1976، ج1، ص86؛

(1) قال ابن حجر في الفتح "رَوَى حَدِيثَ تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ كَمَا تَقَدَّمَ وَأُمُّ سَلَمَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَحُذَيْفَةُ وَأَبُو أَيُّوبَ وَأَبُو رَافِعٍ وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ وَمُعَاوِيَةُ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَأَبُو الْيُسْرِ وَعَمَّارٌ نَفْسُهُ وَكُلُّهَا عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ وَغَيْرِهِ وَغَالِبُ طُرُقِهَا صَحِيحَةٌ أَوْ حَسَنَةٌ وَفِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ يَطُولُ عَدُّهُمْ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ وَفَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِعَلِيٍّ وَلِعَمَّارٍ وَرَدٌّ عَلَى النَّوَاصِبِ الزَّاعِمِينَ أَنَّ عَلِيًّا لَمْ يَكُنْ مُصِيبًا فِي حُرُوبِهِ". (ابن حجر،1908، ج1ص543).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol29/iss7/4

الطبري، 1967، ج5، ص139-140؛ الذهبي، 2006، ج4، ص310؛ ابن عبد البر، 1992، ج1، ص159-161؛ المبرد، 1993، ج4، ص22). ولكن (ملحم، 2001م، ص304-304) اختصرها بقوله "وقيل: ذبح ولدين صغيرين من أبناء عبيد الله بن عباس..." تحت لفظ (قيل). كما اختصر ملحم روايات الطبري في ذلك، بقوله أن الطبري ذكر موضوع غارة اليمن بشكل عابر، بعد أن جزم أن الطبري حاول إظهار حرص قوات معاوية على احترام الناس. والحقيقة البارزة خلاف ما ذكر ملحم، فقد جاء عند الطبري في ذلك، تفاصيل مستفيضة واضحة، ليست عابرة. (الطبري، 1967، ج5، ص139-140).

أخطاء منهجية في النقل والتوثيق، بمّا يحدّ من أحقيّة دراسة د.ملحم في رفض الروايات وتوجيهها

وقع ملحم في أخطاء توثيقية عديدة، فهو أحياناً يرجع للطبري، ولكنه يوثّق لصاحب الإمامة. (ملحم، 2001م، ص207)[1]. ويوثّق في موضع من الطبري، ويكون الأمر بخلافه[2]. (ملحم، 2001م، ص86). وهو قد ينسب الرواية لراوٍ معين، وهي لغيره، حيث نسب خروج عليّ بقواته من النخيلة، للمروزي عند الطبري. (ملحم، 2001م، ص266). ولم ينتبه ملحم أن الطبري ختم رواية المروزيّ بالقول "عَاد الحديث إِلَى حديث عوانة". (الطبري، 1967، ج4، ص565). ثم تناول خروج عليّ المذكور، فالرواية بالحقيقة هي لعوانة، وليست للمروزي. وهو يقول عن خسائر الجمل في موضع أنها عند الطبري ستة آلاف قتيل، وفي موضع عشرة آلاف قتيل، عند الطبري أيضاً. (ملحم، 2001م، ص221-222). هكذا بشكل مجمل في الموضعين.

أورد (ملحم، 2001م، ص227) رواية نسبها للطبري تذم فيها السيدة عائشةُ، سيدنا عمارَ بن ياسر غداة الجمل، ويوثقها ملحم في موضع، ولا يوجد في هذا الموضع إلا رواية عن السيدة عائشة تمدح فيها عماراً مدحاً لافتاً "وَاللَّهِ إِنَّكَ مَا عَلِمْتُ قَوَّالٌ بِالْحَقِّ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَى لِي عَلَى لِسَانِكِ". (الطبري، 1967، ج4، ص545-546). وكأن ملحم قصد رواية سابقة لسيف. (الطبري، 1967، ج4، ص533).

ذكر (ملحم، 2001م، ص265) عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت73هـ)، باعتباره عبيد الله بن عمر بن الخطاب (ت37هـ)، وهما شخصيتان مختلفتان في كل شيء إلا كونهما ابنيّ سيدنا عمر، مع انه انتقد المصادر على خلطها مرة بين عبد الله بن عباس (ت67هـ) وأخيه عبيد الله بن عباس (ت58هـ)، ورأى أن الخلط مقصود من تلك المصادر، وبنى على ذلك استنتاجات غير دقيقة (ملحم، 2001م، ص310).

(1) انظر الهامش رقم (10) ص207، فهو ينقل عن الطبري، لكن التوثيق عند صاحب الإمامة. ورغم أننا نتعامل مع الطبعة الثانية للكتاب، لكن هكذا خطأ لم يتم تصحيحه.

(2) وثّق ملحم رواية الطبري عن تفضيل عمر لعليّ أنها عند (الطبري، 1378هـ، ج4، ص288). وبعد المقارنة مع ذات الطبعة التي وثّق منها ملحم تبين أنها عند (الطبري، 1378هـ، ج4، ص228). أنظر: (ملحم، 2001م، ص86).

يضع (ملحم، 2001م، ص250) اسم عليّ بدل اسم معاوية أحياناً، مثل قوله أن الطبري أشار إلى "أن علياً طالب بدم عثمان لإحقاق الحق"[1]. وهو يقصد قطعاً أن معاوية طالب بذلك وهي مطالبة لإحقاق الحق حسب رأيه، والحق أن الطبري روى أيضاً ما يخالف ذلك بكل وضوح، وهو ما أشار له ملحم في موضع مختلف، لكن ملحم نسب للطبري نقل ذلك عن عليّ بحق معاوية، فيما أن القائل حسب الرواية ذاتها والمصدر ذاته، وموضع الاستشهاد ذاته، هو الصحابيّ المهاجر عبد الله بن بديل الخزاعيّ (37هـ) حيث يقول "أَلا إن مُعَاوِيَة ادعى مَا ليس أهله، ونازع هَذَا الأمر من ليس مثله" (الطبري، 1967،ج5، ص16).

ويشير (ملحم، 2001م، ص161) إلى أن صاحب الإمامة والسياسة أبرز بشكل مباشر اتهام الحسين بن عليّ لأبيه بأنه من المحرضين على قتل الخليفة. ولا يوجد في الإمامة والسياسة أي خبر يفيد ذلك قطعاً، ولعل ملحم قصد الحسن وليس الحسين، كون الحسن حاور أباه في ذلك بحسب صاحب الإمامة والسياسة، ولكن حوار الحسن مع أبيه لم يحمل أي اتهام خاص لعليّ بالتحريض على قتل الخليفة (صاحب الإمامة، د ت، ج1، ص37).

ويرى (ملحم، 2001م، ص223) أن الطبري أغفل أي إشارة لدور مروان بن الحكم في مقتل طلحة. والحقيقة أن الطبري أشار إلى ذلك، في ذيل روايته عن الزهري إشارة مباشرة. (الطبري، 1967، ج4، ص509). وقتل مروان لطلحةَ، ثابت عند كثير من المصادر المختلفة، بأسانيد صحيحة، أنظر: (ابن حجر، 1959، ج3، ص432؛ خليفة، 1976، ص181، 185؛ الذهبي، 2006، ج3، ص486؛ ابن سعد، 1990، ج3، ص223؛ ابن عبد البر، 1992، ج2، ص766)

ونسب (ملحم، 2001م، ص252) روايات لعليّ وهي بالحقيقة لمعاوية، فهو يشير أنّ علياً اتهم معاويةَ أنه كان من المجلبين على عثمان، ولكن الرواية المشار إليها، تقول: أنّ معاوية هو من قال ذلك موجهاً اتهامه للصحابي عديّ بن حاتم الطائي (ت67هـ). (الطبري، 1967، ج5، ص5).

نخلص من تعقب منهجية التفسير الحداثي للتاريخ، من خلال نموذج دراسة د.عدنان ملحم وغيره، في تحليله لروايات المؤرخين حول الفتنة الكبرى، إلى تعامله معها عبر عدة آليات:

- ربط مجمل الروايات بمناحي رواتها واتجاهاتهم، ممّا يعني التشكيك في مصداقيتها.
- رفض بعض الأحاديث النبوية ذات الصلة دون منهجية علمية محددة.
- إحالة غالب الروايات الداعمة لوجهة نظر معسكر عليّ، وهو الطرف الرئيس في ذلك الصراع، لميول رواتها العلوية، لمجرد دعمها لعليّ ليس إلّا.

(1) ولم يتم تصحيح الخطأ في الطبعة الثانية من كتاب ملحم.

- رفض كثير من الروايات بدعوى انفراد مؤرخ بروايتها، رغم أنه لم يكن هناك انفراد في كثير من الحالات.
- توجيه مسار كثير من الروايات بعكس نصوصها الأصلية.
- إلزام المؤرخين ورواتهم ميولاً معينة دحضتها نصوص رواياتهم.
- عدم الانتباه لحرص غالبية المؤرخين وغالبية رواتهم، على تنويع مصادرهم، وتغطية مجمل الروايات على تنوعها وتناقضها، ليخلص الباحث للحقيقة عبر تدقيقها.
- تكوين فهم معاكس للروايات، تبعاً للقراءة المتجزأة لبعض الروايات.

التوصيات

خرج البحث بعدة توصيات، أهمها

- التعامل مع روايات تاريخ الفتنة كافة، عبر ربطها بالمفاصل الرئيسة المتفق عليها في جميع المصادر، بحيث يُقبل ما انسجم منها مع تلك المفاصل الثابتة، ويعالج ما شذّ عنها.
- مقارنة روايات التاريخ العام المتصل بتاريخ الفتنة، مع ما جاء حولها في كتب المحدثين، لتدعيم صدقية الروايات، كونها لا تأتي عند هؤلاء إلا وقد أخذت الرواية طريقها في شتى مناحي الحياة، مما يزيد احتمالية وقوعها.
- قراءة روايات المصادر الرئيسة وفق النظرة الإجمالية العامة، باعتبار تنوع رواياتها.
- النظر لأطراف الفتنة باعتبارهم بشراً غير معصومين، مع مراعاة ما ثبت لبعضهم من سابقة وفضل.

Islamic sources

- Ibn Abd Al-bir, Y. (1992). *Al- Esteiab fee Marifat* Al-Ashab, Beirut, Lebanon: Dar Al-Jeel.
- Ibn Al-Arabi, A B. (1974). *Al-awasem min Al-qawasem*, Algeria: Dar Al-Turath.
- Ibn Asaker, A. (1995). Tareekh Dimashq, Cairo, Egypt: Dar Al-Fiker.
- Ibn Al- Atheer, A. (1994). *Aosd Al-Ghabah*, Beirut, Lebanon: Scientific Library.

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 29 [2015], Iss. 7, Art. 4

- Al-Baghdadi, Kh. (2001). *Tareekh Baghdad*, Beirut, Lebanon: Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Al-Bayhaqi, A. (2003). *Al-Sunan Al-kubra*, 3rd,ed, Beirut, Lebanon: Scientific Library.
- Al-Bukhari, M. (1976). *Al-Tareekh Al-Awsat*, Halab, Syria: Dar Al-Turath.
- Al-Bukhari, M. (2001). *Sahih Al-Bukhari*, Beirut, Lebanon: Dar Tawq Al-Nnajau.
- Al-Bukhari, M. *Al-Tareekh Al-Kabeer*, Deccan, India: the Encyclopedia of the Ottoman Hyderabad.
- Al- Hakem, A. (1990). *Al-Mustadrak Ala Al-Sahihian,* Beirut, Lebanon: Scientific Library.
- 11- Al- Haithami, A. (1994). *Majma Al-Zawaed Wa Manba Al-Fawaed*, Cairo,Egypt: Al-Qudsi Library.
- Ibn Hajar ,A. (1908). *Tahtheeb Al- Tahtheeb*, India: Dar Al-Ma,arif.
- Ibn Hajar ,A. (1959). *Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari*, Beirut, Lebanon: Dar Al-Ma,rifah.
- Ibn Hajar ,A. (1994). *Al- Esabah fee Tamyeez Al-Sahabah*, Beirut ,Lebanon: Dar Ma,rifah.
- Ibn Hanbal, A. (2001). *Al-Musnad*, Beirut, Lebanon: Al-Resalah Institution.
- Khalifa, Sh. (1976). *Tareekh Khalifa*, 2nd,ed, Damascus, Syria: Dar Al-Qalam.
- Ibn Katheer, I. (1987). *Al-Bedayah Wal-nehaya,* Cairo, Egypt: Dar Ihya Al-Turath.
- Majhool. *Al-Emamah Walseyasah*: Al-Mustafa Library.
- Ibn Manthor, M. (1993). *Lisan Al-Arab*, 3rd,ed, Beirut, Lebanon: Dar Sader.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol29/iss7/4

- Al-Mubarid, M. (1997). *Al-kamel fee Al-Lughah Waladab,* 3rd,ed, Cairo, Egypt: Dar Al-Fiker .
- Muslim ,N. *Sahih Muslim*, Beirut, Lebanon: Dar Ihya Al-Turath.
- Ibn Sa,ad ,B. (1990). *Al-Tabaqat Al- Qobra*, Beirut, Lebanon: Scientific Library.
- Al-Tabari, M. (1967). *Tareekh Al-Rosol Wal-Molooq*, 2nd,ed, Swaidan, Beirut, Lebanon: Dar Al-Turath.
- Al-Taberani. (1994). *Al-Moajam Al-Kabeer*, Cairo, Egypt: Library of Ibn Taymeyah.
- Al-Tahawi, A. (1993). *Shareh Ma,ani Al-Athar*, Riyadh, Saudi Arabia: Dar A,lam Al-Kutob.
- Al-Thahabi, A. (1988). *Seyar Aalam Al-Nobala*, Cairo, Egypt: Dar Al Hadeeth.

References modern

- Abdul Muti, H, & Kenawy, H. *Developmental Psychology*, Cairo, Egypt: Dar Quba.
- Hasan, N. *History of the Arabian State*, Alexandria ,Egypt: Dar Al-Ma,rifah.
- Melhem, A. (2001). *Arab Historians and the Great Sedition*, 2nd,ed. Beirut, Lebanon: Dar Al-Talee,ah.
- Mukhtar, A. (2008). *Lexicon Arabic Contemporary*, Riyadh, Saudi Arabia: Dar A,lam Al-Kutob.
- Al-Osh, Y. (1965). *The Omayyad State*, 2nd,ed, Damascus, Syria: Dar Al-Fiker.
- Shalabi, A. (1984). *Islamic Historical Encyclopedia*, 7th,ed, Cairo, Egypt: Al-Nahdah Library.
- Abdul Zahra, M. (2000). *The attack on the house of Zahra,* Al-Najaf, Iraq: Markaz Al-Abhath.

Scientific Journals

- Yassin, N. (2001). *The Pro at the tender age of Adults and the Umayyad,* Al-Turath Al-Arabi, No. 81-82, Damascus, Syria.

Websites

- Al-Jazeera, (2004) *"textbooks" cultural magazine*. http://www.al-jazirah.com.
- Jualdeh, D. (2013). *Islamists and their people*. the Tunisian awakening. http://www.essahwa.com.
- Muslim, M. (2000). *wrote the publication of PC ahlalhdeeth*. http://www.ahlalhdeeth.com.
- Nabulsi, Sh. (2006). *secular Muslim Al-sharq*. http://www.metransparent.com.
- War, A. (2013). *Adonis and Muawiyah and the secular state*. al-Bayan. http://www.albayan.ae.